مجمع اللغة العربية بدمشق

المؤتمر السنوي الثامن
نحو رؤيةٍ معاصرةٍ للتراث

إحياء التراث وتحقيقه ونشره
تحقيق تاريخ دمشق لابن عساكر نموذجاً

الدكتور صلاح كزّارة

دمشق

٢٢-٢٦ ذي القعدة ١٤٣٠هـ

٩-١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٩م

إحياء التراث وتحقيقه ونشره

تحقيق تاريخ دمشق لابن عساكر نموذجاً

د.صلاح كزّارة

التراث العربي الإسلامي هو ذاكرة الأمّة، وعنوان هويتها، بل هو مكوّن مهم من مكونات الشخصية. ويعد إحياؤه وتحقيقه ونشره ضرورة علمية قومية إنسانية، فهو حقل خصب لرفد الحاضر وإغنائه وربما صياغته وبنائه واستشراف المستقبل[١].

والمقصود بإحياء التراث العربي الإسلامي - في بحثنا هذا- طباعة الكتب المخطوطة المعروفة باللغة العربية في مختلف العلوم والفنون والمعارف[٢]، أو إبراز نصوص المخطوطات المكتوبة باللغة العربية ونشرها بعد تحقيقها تحقيقاً علمياً وفق الأصول والقواعد المتعارف عليها في هذا الشأن[٣]، أم في إعادة الحياة إليها بطباعتها مجرد طباعة بعد تصحيحها حيناً[٤]، أو إغفال ذلك التصحيح في معظم الأحيان، كما نرى اليوم في كثير من المطبوعات التجارية.

يتناول "إحياء التراث" كل ما خلّفه لنا الأجداد في مختلف المجالات الثقافية والأدبية والعلمية، هذا التراث الذي مازال معظمه قابعاً في المكتبات العامة والخاصة والمساجد والأديرة وغيرها من الأماكن يبحث عمّن ينفض عنه غبار السنين، ويخرجه من عالم النسيان إلى عالم التذكّر ومن عالم الظلمة إلى عالم النّور[٥]. ولكن يحسن بنا قبل الحديث عن تاريخ إحياء هذا التراث بالمفهوم الذي أوردناه والدافع إليه أن نحدد المراد ب"التراث العربي الإسلامي". أمّا كلمة (التراث) لغةً واصطلاحاً فلن نعيد ما ذكره الباحثون حولها[٦]، وأمّا "العربي الإسلامي" فهو: كما يقول عبد السلام هارون كل ما كتب باللغة العربية، وانتزع من روحها وتيارها قدراً بصرف النظر عن جنس كاتبه، أو دينه،أو مذهبه، فإن الإسلام قد جبّ هذا التقسيم وقطعه في جميع الشعوب القديمة التي فتحها، وأشاع الإسلام لغة الدين فيها وهي اللغة العربية التي لوّنت الشعوب بلون فكري واحد متعدد الأطياف هو الفكر الإسلامي، وهو الفكر العربي[٧].

فالتراث "عربي" لأنّه كتب باللغة العربية ابتداءً أو نقلاً من السريانية والفارسية والهندية واليونانية وغيرها. وهو "إسلامي" لأنّه يعبر عن الفكر الإسلامي، وينطلق من المنطلقات الإسلامية، ويخدم الثقافة الإسلامية، ونشأ بين المسلمين[٨]. ولكن ليس كل التراث الإسلامي عربياً من حيث اللغة، فهناك لغات غير عربية تحفل بالتراث الإسلامي[٩].

أمّا الدافع إلى إحياء التراث العربي الإسلامي في عصرنا هذا فكان دافعاً قومياً قبل أن يكون علمياً، بسبب طغيان الثقافة الأوروبية من جهة، والنفوذ التركي وضغطه من جهة أخرى. فأراد العرب أن يحسّوا بكيانهم المستمد من كيان أسلافهم، في الوقت الذي ألفوا فيه الغرباء من الأوروبيين يتسابقون في نشر كنوز الثقافة

العربية[١٠]، وكذلك كان من الدوافع الكبيرة إلى إحياء التراث ونشره الرغبة القوية في النهوض والإصلاح، ثم ملاحقة التطور الأوروبي الذي تناهت أصداؤه وثماره من خلال الغزو وإرسال البعثات [١١].

لقد لبس إحياء التراث العربي الإسلامي ثوباً جديداً بسبب النشاط السريع الذي تمثّل بإنتاج المطابع الحديثة؛ إذ يرتبط إحياء هذا التراث باختراع آلة الطباعة منذ القرن الخامس عشر الميلادي على يد الألماني يوهانس (يوحنا) غوتنبرغ (١٣٩٧-١٤٦٨م)، وكان ذلك سنة ١٤٣٦[١٢]. فكان هذا الاختراع إنجازاً حضارياً كبيراً وإيذاناً ببدء عصر جديد من انتشار العلم والتقاء الحضارات، وتبادل الثقافات، كما كان هذا الاختراع البديلَ العظيم للنسخ والوراقة اللذين كانا السبيل الوحيد لانتقال المعرفة وذيوع العلم [١٣]. ويعلق محمود الطناحي على ظهور المطبعة وعلاقتها بنشر التراث العربي الإسلامي قائلاً: "وحين ظهرت المطبعة في القرن الخامس عشر الميلادي، كان المستشرقون من أسبق الناس إلى طبع الكتاب العربي. وإن المرء ليعجب من غزارة ما طبعوه من تراثنا، وكأن هذا الاختراع العظيم إنما جاء لخدمة ذلك التراث وحده، وإذاعته ونشره، وكأنه لم يكن بين أيدي الناس في تلك الأيام من تراث الإنسانية إلا تراث العرب" [١٤].

أما الطباعة العربية في أوربا فقد كان مهدها الأول في إيطاليا منذ أوائل القرن السادس عشر، إذ ظهرت أول مطبعة تطبع بحروف عربية في مدينة فانو على ساحل الأدرياتيكي سنة ١٥١٤، وقد احتفل البابا ليون العاشر بافتتاحها لدى نشرها أول كتاب بحروف عربية، وهو "صلاة السواعي" في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٥١٤ [١٥]. ثم طبعت بعد ذلك كتب تعدّ من أقدم الكتب العربية المطبوعة مثل الكافية في النحو لابن الحاجب، طُبع في مطبعة مديتشي في فلورنسا سنة ١٥٩٢، وكذلك كتاب القانون في الطب لابن سينا ١٥٩٣، وكتاب التصريف للزنجاني سنة ١٦١٠. ثم أخذت المطابع العربية في الانتشار في العواصم الأوربية المختلفة، انتقلت بعد ذلك إلى الآستانة (استنبول)، التي كانت أسبق مدن الشرق إلى الطباعة، ثم انتشرت في بلاد الشام منذ أواسط القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، ثم في مصر مع مجيء الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ [١٦].

ويرى بعض الباحثين أن الطباعة العربية في أوربا ما كانت لتنتشر لولا ارتباطها ارتباطاً وثيقاً بصناعة الكاغد أولاً، وحُمّى التنصير ثانياً، والهيمنة الاستعمارية ثالثاً، وتطور الاستشراق ووصوله إلى نظام مبني وفق قواعد منظمة رابعاً. ويوضح ذلك بالقول: "لو لم يصنع الكاغد في أوربا لما كانت هناك طباعة، ولو لم يكن الاستعمار الأوربي بضروبه المختلفة لما كان هناك مجال للتنصير المنظّم، ولو لم يكن الاستشراق والتنصير لما كانت هناك طباعة عربية في أوربا [١٧].

ويذهب الباحثون عموماً إلى أن المطبوعات العربية في أوروبا منذ القرن السادس عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر غلب عليها الطابع التبشيري التنصيري خصوصاً في القرنين السادس عشر والسابع عشر، إذ كانت موجهة لتعليم المبشّرين اللغة العربية التي هي أهم وسائل عملهم، فتعلّم العربية - كما يقول ريموند لول- يسهّل تنصير المسلمين [١٨]. ولما طبع كتاب التصريف للزنجاني بمطبعة مديتشي سنة ١٦١٠ قدّم له يوحنا ريموند يس بمقدمة أكّد فيها أهمية تعلّم اللغة العربية لأغراض تنصيرية لأنه لا يكاد يوجد جزء في العالم لا يستعمل هذه اللغة [١٩]. أما في القرن الثامن عشر فقد نشرت فيه -إلى جانب الكتب التبشيرية- بعض النصوص التراثية مثل تاريخ أبي الفداء المختصر في أخبار البشر، وتقويم البلدان، وسيرة صلاح الدين لابن شداد وكتب عبد اللطيف البغدادي

الطبية، ولكنها لم تحظ بالعناية الكافية ولم تتوفر لها الشروط العلمية الصحيحة التي ستظهر في القرن التاسع عشر، وكانت النسخ التي تطبع من كل كتاب قليلة جداً، حتى في الكتب التي طبعت بعد ذلك وتوفرت لها شروط النشر الصحيحة، ذلك أن المستشرقين ما كان ليهمهم أن ينتشر الكتاب على نطاق واسع، بل كانوا يطبعون ما تحتاج إليه مراكز الاستشراق[٢٠]. ويخلص بنا القول إلى أن نشر التراث العربي في أوربا قبل القرن التاسع عشر كان يهدف إلى تعليم اللغة العربية، والحرص على طباعة الكتب التعليمية المعينة على ذلك بدوافع تبشيرية وأهداف تنصيرية واستعمارية، كما أن ما نشر منه لم تتوفر له شروط النشر العلمي الصحيح[٢١].

منذ أوائل القرن التاسع عشر أخذت عناية المستشرقين بنشر التراث العربي الإسلامي صورتها الجادّة، وتجلت جهودهم في خدمة هذا التراث -كما يقول الطناحي- في اتجاهات ثلاثة: نشر النصوص، والتعريف بالمخطوطات، ودراسة الفنون وأعلام التراث. وقد ظهر أثر الاتجاهين الأخيرين في مؤتمرات المستشرقين، ومجلاتهم المتخصصة، ودوائر المعارف[٢٢]. وما يعنينا هنا هو جهودهم في تحقيق التراث ونشره. وما كان لهذه الجهود لتنضج وتؤتي أكلها إلا بعد أن بدأ اهتمام الأوربيين منذ القرن الخامس عشر بإحياء آدابهم القديمة اليونانية واللاتينية، وتطوّر نقد النصوص من شعر وغيره ليتحول إلى علم من جهة، وإلى صناعة واصطلاح من جهة أخرى. فراحوا ينشرون هذه النصوص القديمة دون أن يكون لهم -كما يقول المستشرق الألماني برجشتراسر- منهج معلوم ولا قواعد متّبعة حتى القرن التاسع عشر حين وضعوا أصولاً علمية لنقد النصوص ونشر الكتب القديمة مستنبطين هذه القواعد من الآداب اليونانية واللاتينية، ثم آداب القرون الوسطى الغربية، فألّفوا المقالات والكتب في فن نقد النصوص، ثم استعمل المستشرقون - بعد زملائهم بمدة - تلك الأصول وتلك القواعد في نقد الكتب العربية والشرقية ونشرها[٢٣].

وهكذا ظهر في هذا القرن المستشرقون العظام الذين انتهجوا تلك الأصول وطبّقوا تلك القواعد في تحقيق الكتب العربية ونشرها، فكان جهدهم العلمي في إحياء التراث جهداً لا يستطاع إنكاره، فكانوا - كما يقول عبد السلام هارون - "أساتذة الجيل الحاضر في الطريقة العلمية التي جروا عليها". ويذكر هارون أمثلة لهؤلاء، "العلماء الأمناء الذين قاموا بنشر عيون ثمينة من التراث العربي على الوجه الأمثل ومنهم: وستنفلد الألماني الذي ألّف وحقّق نحو مئتي كتاب بين صغير وكبير، وبيفان الانجليزي ناشر نقائض جرير والفرزدق... ولايل الانجليزي محقق شرح المفضليّات لابن الأنباري مع ترجمة شعرية لها باللغة الانجليزية! وجاير النمساوي محقق ديوان الأعشى والأعشين الآخرين في عناية فائقة وتخريج مستفيض[٢٤]". ويشيد محمّد كرد علي - مؤسس المجمع العلمي بدمشق - بمئات المستشرقين النابغين في العربية وآدابها الذين كانوا من العوامل الكبرى في النهضة العربية الأخيرة، بما أحيوا من كتب العربية القديمة، وخدموها بمعارضتها على النسخ المتعددة، وبوضع الفهارس المنوعة لها ليسهل الانتفاع بها بسرعة، ومنهم تعلّمنا هذه الطريقة[٢٥]. "ويذكر في مقالة أخرى أنّه: "لولا عناية المستعربين بآثارنا لما انتهت إلينا تلك الدرر الثمينة التي أخذناها من طبقات الصحابة، وطبقات الحفّاظ، ومعجم ما

استعجم، وفهرست ابن النديم... ولولا إحياؤهم تاريخ ابن جرير[الطبري] وابن الأثير وأبي الفداء والمسعودي... لجهلنا تاريخنا الصحيح، وأصبحنا في عماية من أمرنا. ولو جئنا نعدّد حسنات دواوين الشعر أو كتب الأدب والعلم التي أحيوها لطال بنا المطال[٢٦].

ولكن هذه المواقف المشيدة بجهود المستشرقين والمبيّنة مالهم من أثر واضح لا سبيل إلى إنكاره في خدمة التراث العربي، ما كان ليرضي الكثير من الباحثين الذين وقفوا من الاستشراق والمستشرقين موقف العداء والحطّ والتجاهل، إن لم نقل الإنكار !وليس من غرضنا هنا أن نعرض لما كتبه أعداء الاستشراق من كتب ومقالات، ولا أن نذكر الاتهامات والانتقادات الكثيرة التي كيلت للمستشرقين ولنواياهم ولأعمالهم. وما يهمّنا في هذا الجانب -جانب نشر التراث وتحقيقه- أن هناك من يرى أن المستشرقين ليسوا هم من وضع أصول تحقيق النصوص ولا التقعيد لها، ولا صناعة الفهارس الفنية التي ينسبها الكثيرون إليهم. ويرون أن المستشرقين إنما هم عالة على علمائنا القدامى، والمنصف من هؤلاء كعبد السلام هارون الذي وصفهم بأنهم أساتذة الجيل الحاضر في الطريقة العلمية التي جروا عليها، يرى أن " تحقيق النصوص وتوثيقها فن عربي أصيل، يتجلّى في معالجة أسلافنا الأقدمين لرواية كتب الحديث واللغة والشعر والأدب والتاريخ في دقة وأمانة ونظام بارع، ولكن المستشرقين تبنّوا إحياء هذا الفن في هذه العصور القريبة" [٢٧].

وينقل الطناحي عن بعض العلماء المعاصرين الذين اعترفوا بفضل المستشرقين في إحياء التراث العربي ونشره وفق المناهج العلمية الدقيقة، ولكنهم نظروا فيما استحدثه المستشرقون من مناهج، وما أصلّوه من قواعد، فإذا هو "منتزع من داخل التراث نفسه، موصول الأسباب والنتائج بما صنعه الأوائل، والمستشرقون أنفسهم يعرفون ذلك حق معرفته"[٢٨]. ويعلّق شوقي ضيف على صنيع اليونيني في إخراج صحيح البخاري بعد أن فصّل الكلام عليه قائلاً: "وإخراج اليونيني لصحيح البخاري على هذا النحو يدل بوضوح على أن أسلافنا لم يبقوا لنا ولا للمستشرقين شيئاً يمكن أن يضاف بوضوح في عالم تحقيق النصوص"[٢٩].

وقد سبق كل هؤلاء الشيخ أحمد محمّد شاكر حين قال في تقديم شرحه "جامع الترمذي" الذى أخرجه في ثلاثينات القرن الماضي: إن هؤلاء الأجانب لم **يكونوا** "مبتكري قواعد **التصحيح**، وإنما سبقهم إليها علماء الإسلام المتقدمون، وكتبوا فيها فصولاً نفيسة، نذكر بعضها هنا، على أن يذكّر القارئ أنهم ابتكروا هذه القواعد لتصحيح الكتب المخطوطة، إذ لم تكن المطابع وجدت، ولو كانت لديهم لأتوا من ذلك بالعجب العجاب"[٣٠]. وبعد أن يشيد الشيخ بما امتازت به مطبوعات المستشرقين من العناية بوضع الفهارس المرشدة للقارئ والتفنن في أنواعها، يرى أن الناس اغترّوا بصناعة المستشرقين في الفهارس وظنّوا أنّها شيء لم يعرفه علماء الإسلام والعربية [٣١].

لاشك أن الأمم الحية تهتم بتراثها في مظاهره كلها، ويعد التراث المكتوب (المخطوط) حجر الأساس في نهضة أية أمة، فهو التعبير الأصيل عن حضارتها وتاريخها ومنجزاتها. وهذا شأن تراث الأمة العربية. فلا عجب أن ينهض أبناء هذه الأمة لإحياء هذا التراث تحدوهم دوافع شتى سبق الحديث عنها. ولا ضير أن نذكر منها أن التفاتنا إلى تراثنا بدأ مع حركة اليقظة التي لاحت بوادرها في القرن الثامن عشر، حيث أدرك روادها أن ارتباط اليقظة بجديد الغرب وحده، يفقدها عنصر الأصالة الذي ترتهن به صحتها وسلامتها، فلم تنفصل حركة إحياء التراث عن حركة اليقظة القومية، ولا قامت بمعزل عنها، وإنما كانت عنصراً أساسياً في برنامجها، وموقعاً من مواقع النضال في الميدان الذي تقاسمه الرواد فيما بينهم[٣٢]. ولم يغب عن رواد النهضة أنهم أمام تراث ضخم ينبغي إحياؤه، واستلهام قيمه وذخائره في حركاتهم القومية، والسياسية، والاجتماعية للخروج من الحالة التي آلت الأمة إليها أواخر الحكم العثماني .

لقد قُدّر هذا التراث الضخم بثلاثة ملايين مخطوطة في تقدير المقلين[٣٣]، وبأكثر من خمسة ملايين في تقدير المكثرين[٣٤]، فشمّر أبناء هذه الأمة سواعد الجد لإحياء هذا التراث إثر دخول المطبعة إلى ديار العرب والمسلمين، وابتداء طباعة الكتب العربية فيها، وذلك بعد مرور أكثر من مئتي سنة على طباعة الكتب العربية في أوروبا بحروف عربية[٣٥]، وما ذلك إلا لأن مكتبات الأوروبيين ومتاحفهم كانت عامرة بالمخطوطات العربية الإسلامية التي وجدت طريقها إلى هذه المكتبات والمتاحف بطرق شتى لا يعنينا الخوض فيها، وحسبنا أن نذكر ما نقلته الدكتورة بنت الشاطئ عن الأستاذ الرئيس محمد كرد علي: "كتب الأستاذ السيد محمد كرد علي - رحمه الله - في خطط الشام: ومن المصائب التي أصيبت بها كتب الشام، أن بعض دول أوربا ومنها فرنسا وجرمانيا وبريطانيا وهولانده وروسيا، أخذت تجمع منذ القرن السابع عشر كتباً - من تراثنا- تبتاعها من الشام بوساطة وكلائها وقناصلها والأساقفة والمبشّرين من رجال الدين. وكان قومنا ولاسيما من اتّسموا بشعار الدين ومن كان يرجع إليهم أمر المدارس والجوامع، بلغ بهم الجهل والزهد في الفضائل أن يفضلوا درهماً على أنفس كتاب،فخانوا الأمانة واستحلوا بيع ما تحت أيديهم أو سرقة ما عند غيرهم والتصرف به كأنه ملكهم"[٣٦]. وتعلق بنت الشاطئ قائلةً: "وهكذا تسرّبت أكثر البقية من كنوزنا إلى الغرب ونحن نيام، وأُبيحت ذخائر تراثنا للأجانب دون أن يجدوا من يصدّهم عنها، فذهبوا بها على مرأى منا ومسمع، وكان كل نصيبنا من ثمن البضاعة قروشاً معدودات لحرّاس الكتب وخدّام دور العبادة. وفرصة للتندّر بحمق أولئك (الخواجات) المغفلين الذين تستهويهم مخطوطات قديمة صفراء لا قيمة لها في حسابنا"[٣٧]. ولكن ما ضاع أيضاً من هذا التراث بسبب غفلة الناس وجهلهم وتفريطهم، والنكبات التي حلت بهذه الأمة منذ المغول والصليبيين، والصراعات المذهبية شيء كثير جداً [٣٨].

توالت على أية حال إصدارات الكتب منذ دخول المطبعة إلى القسطنطينية أولاً ثم إلى لبنان فسورية [٣٩]، فمصر التي تأخر دخول المطبعة إليها حتى سنة ١٧٩٨ مع الحملة الفرنسية التي جلبت معها مطبعة كانت تطبع المنشورات والأوامر الرسمية في عرض البحر، ولكنها لم تدم طويلاً فخلفتها مطبعة بولاق التي أنشأها محمد علي

باشا عام ١٨٢١. وكان لها شأن أي شأن في نشر الكتب عامة وكتب التراث العربي الإسلامي على وجه الخصوص[٤٠]. ثم انتشرت المطابع في مصر وفي سائر البلاد العربية والإسلامية، وخرج عنها كتبٌ تراثية كثيرة كان نشرها نشراً بدائياً، لم تحظَ بالعناية اللازمة من التحقيق والتدقيق والفهرسة[٤١]، وحسبنا أن نحيل إلى بحث الدكتور صلاح الدين المنجد الذي تحدث فيه عن: منهج نشر التراث في أوائل القرن الرابع عشر الهجري[٤٢]، وإلى كتاب الدكتور محمود محمد الطناحي الذي أحلنا إليه مراراً: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى لنقف على حقيقة معظم هذه المطبوعات، والتي كان لمصر وحدها إنتاج ضخم منها، إذ طبعت خلال ثمانين عاماً (١٨٢٢-١٩٠٠)- أي منذ تأسيس مطبعة بولاق- (٨٨٤٤) عنوان، تمثل تقريباً شطر ما طبع من الكتب العربية خلال أربعة قرون[٤٣]. لقد كان لمطبعة بولاق نشاط ظاهر في طبع مئات من الكتب العربية في الطب، والرياضة، والطبيعة، والفنون الحربية، والتاريخ، والأدب، والشعر، والتفسير، والحديث، وغيرها [٤٤]، حتى ليذكر بعض الباحثين أن "الوجه العربي الإسلامي للطباعة لم يظهر إلا في مطبعة بولاق في مصر، وكان إنشاؤها في مصر صيحة مدويّة أيقظت الغافلين، ومركز ضوء باهر هدى الحائرين" [٤٥]، كما أن "الذين قاموا على نشر كتب التراث بتلك المطبعة كانوا يستهدفون غاية ضخمة، هي إبراز كنوز الفكر العربي الإسلامي، فعمدوا إلى نشر الأمهات والأصول في كل علم، ولم يطغ فن على فن" [٤٦].

تمثل مطبعة بولاق - كما يقول الطناحي - الباب الواسع الذي دخل منه العرب إلى النهضة الحديثة، كما تمثل في الوقت نفسه البعث الحقيقي لتراث الآباء والأجداد[٤٧]، ولقد كان المصححون العظام في هذه المطبعة أمثال الشيخ نصر الهوريني ومحمد قطة العدوي وإبراهيم عبد الغفّار الدسوقي ومحمد الحسيني ومحمد عبد الرسول إبراهيم[٤٨]، كانوا الطلائع الأولى والممهّدين الحقيقيين لظهور الطبقة الأولى من المحققين الكبار فيما بعد، من أمثال أحمد تيمور وأحمد زكي (شيخ العروبة) الذي ظهرت على الكتب التي حققها كلمة (تحقيق) لأوّل مرّة [٤٩]، ومحب الدين الخطيب، ثم الطبقة التي تلت هذه وكانت طبقة شوامخ المحققين والأفذاذ من الرجال، أمثال: أحمد محمد شاكر ومحمود محمد شاكر وعبد السلام هارون والسيد أحمد صقر وعبد العزيز الميمني ومحمد ابن تاويت الطنجي وسعيد الأفغاني وأحمد راتب النفّاخ وشكري فيصل وصلاح الدين المنجد ومحمد بهجة الأثري ومصطفى جواد وإحسان عبّاس وغيرهم من أقرانهم وتلامذتهم الذين جاؤوا بعدهم، فكانت تحقيقاتهم الرصينة تضاهي إن لم نقل يفوق بعضها تحقيقات المستشرقين أنفسهم. ولكن لا يسعنا أن نغفل الإشارة إلى تأثرهم بأعمال المستشرقين وبما استحدثوه من مناهج في تحقيق النصوص قبل أن ينهد كثير من العلماء المعاصرين لوضع كتب كثيرة تقعّد للتحقيق وأصوله[٥٠]. ومع انتشار المحققين في أرجاء البلاد العربية والإسلامية، كان لابد من صيحات تنادي بتوحيد الجهود ورسم الخطط ووضع المناهج[٥١]، فكان أن تأسس معهد المخطوطات العربية في مصر، ومعهد التراث العلمي العربي في جامعة حلب، ومركز إحياء التراث العلمي العراقي في جامعة بغداد، ومركز الوثائق والمحفوظات في الجامعة الأردنية ومركز المخطوطات والتراث والوثائق بدولة الكويت، ومركز جمعة الماجد

للثقافة والتراث في دبي وغيرها من المراكز الرسمية والأهلية، هذا فضلاً عن المجامع العلمية وفي مقدمتها المجمع العلمي العربي بدمشق (مجمع اللغة العربية حالياً)، والمجمع العلمي العراقي، ومجمع اللغة العربية في القاهرة، والمجمع الأردني إلى غير ذلك من مؤسسات حكومية كوزارات الثقافة والإعلام في بلدان مختلفة.

إن ثمرات هذه الجهود الكبيرة سواء أكانت جهود أفراد أم جهود هيئات ومراكز ومجامع، كان لما حققته من هذا التراث تحقيقاً علمياً ونشرته نشراً متقناً أثر كبير في خفوت اهتمام المستشرقين بالتراث والسعي في تحقيقه ونشره. وقد لاحظ بعض الباحثين "أن نسبة المنشور عربياً تزداد في وقت تتناقص فيه نسبة المنشور استشراقياً. وتكاد تصل نسبة ما ينشره المستشرقون إلى ٨.٥% من مجموع المنشور وهي في تنازل مطرد" [٥٢]. إن التفات العرب والمسلمين إلى تراثهم والعناية به وإحيائه بات حقيقة مؤكدة، تستنهض الهمم وتدعو إلى إعادة التراث إلى مقراته الأولى في العواصم العربية والإسلامية مع العناية به والرقابة عليه.

ومع كل ذلك لا بد من معايير لإحياء هذا التراث، والمعيار الرئيس استكمال العلم بالتراث وأنه "لا يبعث إلا ما كان يضيف إلى علمنا بالتراث علماً جديداً، وأنه لا يبعث إلا ما كان مفيداً ذا جدوى وأن ما يُبعث لا يبعث إلا من أجل أن يتحول إلى حالة تثقفٍ عام" [٥٣]. وفي ختام هذه الفقرة نردد القول إن إحياء التراث "أدى وظائف مهمة على الصعيد اللغوي والأدبي والاجتماعي والحضاري تمثلت في شحذ الذاكرة الجماعية، واستنهاض الهمم ومنح الذات قدراً من الثقة في التعامل مع التحديات المصيرية المستجدة" [٥٤].

أما ما آل إليه إحياء التراث وتحقيقه ونشره اليوم، فلا يسعنا إلاّ أن نقول:"لا حول ولا قوة إلا بالله" ! فقد غدا تحقيق الكتب التراثية ونشرها عملاً تجارياً قبيحاً، يحسنه قلّة قليلة من الأفراد، ويتطفل عليه الكثرة الكاثرة من الأدعياء الجاهلين. ولا أجد هنا خيراً مما قاله الشيخ عبدالفتاح أبو غدة في وصف حال مشابهة لما نحن فيه، قال رحمه الله: "وكُسِر سياج العلم، فغدا كل متفرج على كتب الحديث محدّثاً، وكل مُشتمّ لشمّه من العلم محققاً، واندلقت الكتب الغثاء من المطابع، واختلط الجيد بالرديء، والضار بالنافع، فإنا لله[٥٥]!"

هذا كتاب من كتب التراث - مثلاً - هو "فقه اللغة" للثعالبي طبع قديماً مراراً (١٨٦١، ١٢٨٤هـ، ١٨٨٠، ١٨٨٥)[٥٦]، نجد له اليوم في الأسواق عشر طبعات أو أكثر، تحمل أسماء عشرة من المجاهيل وكلهم يزعم لنفسه التحقيق والشرح والضبط، وكلهم عيال على الطبعة التي حققها مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي، ونشرتها مكتبة مصطفى البابي الحلبي في القاهرة عام ١٩٣٧ ثم أعادت نشرها منقحة في طبعة ثانية عام ١٩٥٤. فلم تدع طبعات هؤلاء الأدعياء مجالاً لانتشار طبعة علمية محققة تحقيقاً متقناً صدرت في جزءين عن مكتبة الخانجي في القاهرة عام ١٩٩٤، أنفق محققها خالد فهمي أربع سنوات في دراستها وتحقيقها، وقدمها - في الأصل- أطروحة علمية إلى كلية الآداب بجامعة عين شمس تحت إشراف المرحوم الدكتور رمضان عبد التواب! والأمثلة كثيرة على النشر التجاري المزيف الذي يقوم على السطو والإغارة على أعمال الآخرين. والقائمون على هذه المنشورات من أصحاب دور النشر المختلفة لا يرعون إلاً ولا ذمّة، فهم يغيّرون على كتب تراثية كثيرة، سواء قام على تحقيقها محققون أجلاء أنفقوا في سبيلها ما أنفقوا من جهد ووقت ومال، أم كانت المطبوعات قديمة لم تحظ بأي شرط من شروط النشر العلمي الصحيح، فيعيدون صفّها وطباعتها من جديد بعد أن يغتالوا أسماء محققيها وأسماء ناشريها الأوائل بالطبع، ويعيدونها في حلة بهيّة جديدة، مزدانة بالتجليد الفخم، وموشاة بالألوان الزاهية، وليس فيها شيء من التحقيق والضبط المزعومين، بل تنتشر فيها الأخطاء والتصحيفات والتحريفات الفاحشة !! وحسبنا أن نشير - مثلاً - إلى عشرات الدواوين لشعراء جاهليين وإسلاميين وأمويين وعباسيين يتكرر إصدارها من دور نشر مختلفة، والديوان الواحد يصدر عن أربع أو خمس دور حاملاً أسماء أربعة أو خمسة من أدعياء التحقيق!! ونعزف عن ذكر أسماء الدور أو من يزعُم أنهم محققون، لأننا لا نبتغي التشهير والتجريح.

تاريخ دمشق لابن عساكر

وتاريخ دمشق لابن عساكر مما وقع فريسة النشر التجاري الزائف لبعض دور النشر في بيروت. وقبل تفصيل الحديث في ذلك تشير إلى أنه ليس من هدفنا أن نتكلم في هذه الوريقات على هذا التاريخ العظيم أو نعرف به، فحسبنا ما ذكره شيوخ أجلاء[٥٧] فوصفوه بأنه ليس تاريخ دمشق وحدها، بل هو "تاريخ بلاد الشام، بل هو تاريخ الأمة العربية... وهو تاريخ حضاري لهذه البلاد كلها التي انتشر فيها الإسلام وسادت العربية... وهو تاريخ للعالم الإسلامي كله... وهو تاريخ المدن كافة، فلم يظهر في التاريخ العربي كتاب مثله في الضخامة والسّعة والإحاطة، ولم يلحق به في تاريخنا مثله"، إلى غير ذلك ممّا قيل فيه. كذلك لا نريد تكرار التعريف بمؤلفه الحافظ الكبير هبة الله علي بن الحسن المعروف بابن عساكر (٤٩٩-٥٧١هـ)، ففي كتاب ابن عساكر:"في ذكرى مرور تسعمئة سنة على ولادته، "وفي كتاب: "الحافظ ابن عساكر محدّث الشام ومؤرخها الكبير" كل الغناء[٥٨]. أمّا طبع الكتاب ودور المجمع العلمي العربي (مجمع اللغة العربية حالياً) بدمشق في نشره فيحدثنا عن ذلك شيخنا الجليل المرحوم الدكتور شكري فيصل في تقديمه الجزء الذي صدر عام ١٩٧٧، الخاص بتراجم حرف العين المتلوّة بالألف من عاصم إلى عايذ، قائلاً[٥٩]: "كان طبع تاريخ دمشق للإمام العالم الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر (٤٩٩-٥٧١هـ) من أعلى ما تمناه المجمع وعمل له وُسْعه.. كان يفكّر فيه ويقدُر له ويُعدّ العُدّة لإخراجه، وقضى شطراً من دهرٍ يتهيّأ له: يدرس نسختيه الخطيتين في دار الكتب الظاهرية ويستبين له ما فيهما من نقص أو تحريف لحداثة عهدهما، فيستقري النسخ الأخرى المبعثرة في خزائن المخطوطات في الشرق والغرب، ويجهد في طلبها من هنا وهناك، حتى إذا بلغ من ذلك المبلغ الذي رأى أنه يساعده على أن يخرج بالفكرة من القوة إلى الفعل، وأن يجوز بالمشروع منطقة النظر إلى حيّز التنفيذ والعمل، دعا إليه نخبة من جِلّة العلماء وأفاضل المحققين لمشاركته فيه ومعاونته عليه.

كانت تلك أولى محاولاته في هذا السبيل، وهي المحاولة التي حدثنا عنها الأستاذ الرئيس محمد كرد علي في تصديره للمجلدة الأولى، فأشار إلى الدواعي التي دفعت المجمع لنشر هذا التاريخ وقال فيها "حافظ المجمع على تجزئة المصنّف وسيكون التاريخ في ثمانين مجلدة كل مجلدة عشرة أجزاء من الأصل، تدخل في نحو تسعمائة صفحة من القطع الكبير".

ثم أشار الدكتور فيصل إلى أن هذه المحاولة تمثلت بالذي نشره المجمع من هذا التاريخ بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد، المجلدة الأولى عام ١٩٥١، ثم القسم الأول من المجلدة الثانية عام ١٩٥٤، والنشرتان، كلتاهما، تؤلفان مقدمة ابن عساكر لتاريخه الكبير. ثم توقف العمل في نشر الكتاب حتى عام ١٩٦٣ فصدرت المجلدة العاشرة بتحقيق الشيخ محمد أحمد دهمان تضمنت التراجم المبدوءة بحرف الباء والتاء وبعض الثاء. تولى الدكتور شكري بعد ذلك الإشراف على طبع الكتاب فأراد أن ينهض بهذا المشروع الضخم، بعد أن أوكل إليه زملاؤه في المجمع هذه المهمة، ففصل القول في هذا التاريخ وجوانبه المختلفة التي تجعل منه تاريخاً حضارياً للأمة، فهو يؤرخ للجاهلية وللسيرة النبوية ويترجم للخلفاء الراشدين، "ومن الطبيعي أن يكون كتاب ابن عساكر أغنى المصادر عن تاريخ الأمويين، ولكن تاريخ الأمويين ليس تاريخهم فحسب، وإنما هو تاريخ العرب والمسلمين في الفترة التي كانت فيها دمشق عاصمة الحياة العربية". وبعد أن يبين أهمية الكتاب لدارسي التاريخ الأندلسي

يذكر أن هذا التاريخ "يمتد في المكان امتداد بلاد الشام... ثم يجاوز ذلك ليكون على امتداد الوطن الإسلامي والثقافة الإسلامية". كما يمتد في الزمان ليسجل أطرافاً من تاريخ الجاهلية حتى وفاة ابن عساكر في أواخر القرن السادس الهجري"٥٧١". ثم يختم هذه الفقرة ببيان موقف أعضاء المجمع حين عزموا على نشر هذا الكتاب فهم: "لم يفكروا فيه لأنه كتاب من كتب التراث فحسب، فما أكثر ما في هذا التراث من كنوز أخرى، وإنما فعلوا ذلك لأنهم كانوا يريدون أن يكتب التاريخ الحضاري والفكري والسياسي لبلاد الشام من خلال هذه المصادر التي ضاعت والتي احتفظ ابن عساكر بها كلها أو بأقسام كثيرة منها في نقوله عنها. كما كانوا ينظرون إلى أن تجديد كتابة التاريخ لهذه الأقطار العربية الإسلامية لا يمكن أن يمضي على أساس سليم مضيء ما لم يظهر تاريخ ابن عساكر إلى النور وأن يوضع موضع المدارسة والممارسة".

عرض شيخنا -رحمه الله- بعد تبيان موقف المجمع من نشر الكتاب، إلى أولى المحاولات التي تصدّت لتاريخ ابن عساكر في العصر الحديث، وهي محاولة الشيخ عبد القادر بدران (المتوفى سنة ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م) نشر "التاريخ الكبير للحافظ... ابن عساكر"، فعرّف الدكتور شكري بعمل بدران وذكر الانتقادات الكثيرة التي وجهت لهذا العمل [٦٠]، مختتماً كلامه بقوله: "وأيّاً كان الرأي في عمل الشيخ بدران -رحمه الله- فقد كان خطوة رائدة إذا ما تمثلنا الظروف الثقافية التي وجد فيها، والأوضاع الاجتماعية التي كانت من حوله... [فقد] كان وجه الفضل الأكبر أن عرف الناس الكتاب وأدرك الباحثون منهم قيمته في إغناء بحوثهم وردفها بالكثير".

تحدث الأستاذ بعد ذلك عن الكتاب وضخامة أجزائه التي لم تكن وحدها الصعوبة التي واجهت العمل أو واجهت العاملين فيه، فالأصول مبعثرة،وليس هناك نسخة واحدة كاملة، وإنما اجتمع منه لدى المجمع نسخ ناقصة وأجزاء متفرّقة فأخذ في وصفها وتبيان أماكنها، ثم تحدّث عن مختصرات الكتاب وأنّها لا تغني عن الأصل، فالمختصر كتاب جديد "له روحه الخاصة وله مذاقه الخاص" و "مختصرات الكتاب ليست الكتاب عينه، وإنما هي كتاب جديد يصنعه صاحبه المختصر"، ويختتم الكلام على ما يراه من نهج ينهجه هو والفريق الذي اختاره للعمل معه في تحقيق هذا الجزء، معرفاً بالأجزاء المخطوطة المعتمدة في تحقيق هذا الجزء، وبعض الضوابط في إخراج الكتاب.

وفي عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ أخرج المجمع جزءين من الكتاب بتحقيق أستاذنا الدكتور شكري فيصل وبعض طلابه، كما أصدر في عام ١٩٨٤ الجزء الأول من السيرة النبوية تلاه الجزء الثاني منها عام ١٩٩٢ وكلاهما بتحقيق السيدة نشاط غزاوي، ثم تتابع نشر الأجزاء المختلفة التي قاربت الخمسين جزءاً تحمل تواريخ من ثمانينات القرن الماضي حتى عام ٢٠٠٨، فكان الجزء الخاص بترجمة علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- آخر ما صدر عن المجمع في العام الماضي بتحقيق رياض عبد الحميد مراد ومحمود الأرناؤوط وياسين الخطيب، وما زالت بقية الأجزاء موزعة على بعض المحققين الأفاضل والمأمول إنجاز تحقيقها في وقت قريب إن شاء الله [٦١]. ويقتضي الإنصاف أن ننوّه بما بذلت السيدة سكينة الشهابي - رحمها الله - من جهودٍ خارقة في تحقيق الأجزاء الكثيرة من هذا الكتاب، قاربت العشرين جزءاً نهضت وحدها بعبء تحقيقها، وهي تأسف أسفاً شديداً لأن "هذا الكتاب (كتاب ابن عساكر) الذي ولد في دمشق وصنع في دمشق والذي كتبه ابن المؤلف بخطه مرتين لا يوجد منه بخط القاسم سوى قطعةٍ صغيرة، هذه القطعة الصغيرة لا يوجد منها ولا ورقة واحدة في مدينة دمشق،

والموجود بخط القاسم إما في المكتبة الأزهرية بمصر، وإما خارج المدن العربية حكماً وهي تحمد الله - على كل حال - أنها "عملت بجهد فردي شخصي حوالي ربع الكتاب".[٦٢]

هذا ما كان من عمل مجمع اللغة العربية بدمشق في نشر هذا التاريخ الكبير على المنهج العلمي الدقيق الذي وضعته لجنة نشر هذا التاريخ في المجمع، وذكره الدكتور صلاح الدين المنجد في تقديم المجلدة الأولى الصادرة عام ١٩٥١. وهذا يعني انصرام أكثر من نصف قرن على عناية المجمع بالكتاب، ولمّا ينته بعد. وقد أوكل المجمع - كما أشرنا- تحقيق بقية الأجزاء إلى بعض الأفاضل من المحققين الجادّين، ونسأل الله تعالى أن يتم نعمته بإنجاز تحقيق ما بقي من الكتاب، ليعيد المجمع طباعته - إن شاء الله- في طبعة كاملة موحدة.

ولكن بعض دور النشر اللبنانية التجارية المتسرعة كدار الفكر في بيروت أقدمت على نشر الكتاب كاملاً فيما يزعمون، وكان ذلك عام ١٩٩٤ إذ أصدروا الكتاب في ثمانين جزءاً حملت الأجزاء الأربعون الأولى اسم المدعو علي شيري محققاً (؟) للكتاب، ثم أعادوا نشر الكتاب عام ١٩٩٨ مرة ثانية في خمسة وسبعين جزءاً بعد أن صغّروا حرف الطباعة، ولكن بتحقيق المدعو: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي! ولكن المدهش أن اسم المدعو علي شيري قد اختفى من هذه الطبعة!

لقد كان اعتمادهم في نشر هذا الكتاب على مصوّرة مخطوطة الظاهرية [السليمانية] التي عدّوها أصلاً، وهذه المصورة هيأتها لهم -على الأرجح- المصورة التي أصدرتها مكتبة الدار في الرياض، أو التي أصدرتها دار البشير في عمّان. فهاتان المصورتان جعلتا المغامرين يَجترئون على نشر هذا الكتاب الضخم، لا يدفعهم إلى ذلك إلا الربح المادي السريع من دون مراعاة لأصول علمية يتبعونها أو منهج يسيرون عليه. وهذه المخطوطة -مخطوطة الظاهرية- لا تصلح وحدها -كما هو معروف- لنشر الكتاب فضلاً عن اتخاذها أماً (أو: كنسخة أم، كما يعبرون!)، فهي ليست كاملة وفيها من الطامات الشيء الكثير، وحسبنا ما ذكروه هم في وصفها: "اعتمدنا النسخة المصورة من المكتبة الظاهرية كنسخة أم (كذا!) فيها نواقص كثيرة وثغرات هامة وتصحيفات وأخطاء كثيرة وبياض بين الكلمات والأسطر" (مقدمة الجزء الأول بتحقيق العمروي ص٣٧). وقد ذكروا أيضاً أنهم استعانوا بنسخة مصورة من خزانة مكتبة يوسف بمراكش والمعروفة بالنسخة المغربية (؟)، كما اعتمدوا جزءاً من نسخة مصورة من مكتبة أحمد الثالث في القسم الخاص بالسيرة النبوية، كما أفادوا من مختصر ابن منظور وتهذيب بدران. (المقدمة ص٤٠-٤١). ولا ندري لمَ أغفلوا في مقدمة هذه الطبعة ما ذكروه في مقدمة الطبعة الأولى عام ١٩٩٤ بتحقيق مَن دعوه علي شيري، فقد ذكروا في مقدمتها (ص٣٦) أنهم اعتمدوا بالإضافة لما ذكره العمروي نسخاً مصورة من الخزانة العامة في الرباط، ومن دار الكتب الوطنية بتونس، ومن مكتبة الأزهر، كما أنهم استرشدوا "بالملاحظات القيمة التي سطرها الأستاذان الدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته للمجلدة الأولى والدكتور شكري فيصل في مقدمته للجزء عاصم – عايذ". ثم ذكروا في الرموز (ص٣٨): "- الأجزاء المطبوعة من تاريخ دمشق التي نشرها المجمع العلمي بدمشق أشرنا إليها بكلمة: المطبوعة"!!

على أية حال فهذه المطبوعة "لا تصل بتحقيقها إلى الحد المطلوب، ففيها أخطاء كثيرة في كل جزء من أجزائها[٦٣]" فضلاً عن الأسقاط الكثيرة أو البياض الكثير، والتحريفات والقراءات المغلوطة الفاشية فشواً عجيباً!

وهذا ما عاينته بنفسي في أثناء تحقيق قسم من التاريخ يبدأ بمن اسمه (حجاج) -أسأل الله الفراغ منه قريباً- ومقارنته بهذه المطبوعة السقيمة.

ولم يقف الأمر عند هذه الطبعة السقيمة التي صدرت مرتين عن دار الفكر نفسها باسمين لمحققين (زعموا) مختلفين، فهناك طبعة أخرى أشد سقماً - وهي بالتأكيد منقولة عن طبعة دار الفكر هذه، وهذا ما ثبت لدي بالمقارنة- أصدرتها دار إحياء التراث العربي في بيروت عام ٢٠٠١م، ولكنهم أغفلوا - في مصدرها- اسم المحقق المزعوم واكتفوا بكنيته ونسبته: أبي عبد الله الجنوبي؟!!

وهذه المطبوعة هي مسيخ مليخ - كما يقال - عن المطبوعة السابقة، لا تختلف عنها إلا بأمر واحد، وهو أن عبارات الترضي (رضي الله عنه) في الأولى قد تحولت في هذه أينما وقعت إلى (عليه السلام)!

كذلك أصدرت مؤسسة المحمودي في بيروت بضعة أجزاء من تاريخ ابن عساكر خصصتها - فيما أعلم - لتراجم علي بن أبي طالب ولابنيه الحسن والحسين وزين العابدين ومحمد الباقر - رضي الله عنهم - بين عامي ١٣٩٨- ١٤١٤هـ [٦٤].

وقد تضخّمت التراجم في هذه الطبعة الصادرة عن تلك المؤسسة بما حشد فيها من أخبار تضخمت تضخماً غير معقول، جاوز ما جاء عند ابن عساكر، فابن عساكر منها براء! فهل تصح أن تنسب إليه أو تحمل اسمه؟!

ومن آخر الأجزاء المطبوعة من تاريخ ابن عساكر جزء لبس لبوس العلم واصطناع المنهجية العلمية في النشر، هذا الجزء المعنون ب" سيرة السيد المسيح لابن عساكر الدمشقي"، تحقيق سليمان علي مراد، وهو من منشورات المعهد الملكي للدراسات الدينية بالاشتراك مع دار الشروق في عمّان ودار الشروق في رام الله، الطبعة الأولى، عام ١٩٩٦م. ويبدو من مقدمة التحقيق التي ينهيها المحقق بشكر أستاذيه كمال صليبي وطريف الخالدي اللذين شجّعاه على القيام بتحقيق ترجمة السيد المسيح أن العمل مقدّم في الأصل رسالة إلى إحدى الجامعات الأجنبية، إذ تبدو مقدمة التحقيق (من الصفحة ٥ حتى ٢٢) وكأنها مترجمة عن لغة أجنبية.

بدأها بالإشارة إلى مكانة المسيح عيسى ابن مريم المميزة في التشريع الديني الإسلامي، ثم عرف فيها بابن عساكر وبين السبب الذي دفعه "إلى ترجمة عيسى ابن مريم في تاريخه على الرغم من أن المسيح لم يعرف عنه أنه عاش في دمشق فهو يعود إلى أحد تفاسير آية في القرآن هي: "وجعلنا ابن مريم وأمه آية وآويناهما إلى ربوة ذات قرار ومعين" (سورة المؤمنون: ٥٠)، فوفقاً لتفسير هذه الآية فإن الربوة المذكورة هي دمشق. ويبدو أن هذين السببين كانا المبرر لابن عساكر لإدخال ترجمة المسيح في تاريخه" (ص ٨-٩)، وبعد أن يشير إلى "سعة معرفة ابن عساكر بالأخبار المتعلقة بالمسيح في الأدبيات الإسلامية، إذ أننا لا نجد في أي مصدر عربي آخر هذا الكمّ من الأخبار عن المسيح عيسى بن مريم، وكون هذه الأخبار جامعة لمعظم التقليد الإسلامي حول حياة المسيح في مرحلتيها الأولى والثانية..." إذ كان ابن عساكر على إطلاع (كذا) على بعض الأناجيل والتقليد المسيحي عبر المصادر الإسلامية "(ص٩)، ينتقل في الصفحة ٩ وما بعدها ليذكر لنا النسخ المعتمدة في التحقيق قائلاً: "اعتمدت في تحقيق هذا النص على نسختين مخطوطتين من تاريخ مدينة دمشق، الأولى نسخة مكتبة الظاهرية في دمشق (رمز لها بحرف أ) ونسخة مكتبة أحمد الثالث في اسطنبول (رمز لها بحرف ب). وتكاد تتطابق هاتان النسختان

تطابقاً تاماً لولا وجود فرق بسيط جداً بينهما، وهو فرق تقني بحت. ففي نسخة الظاهرية (أ)، كتبت أسماء الأعلام بإسقاط حرف الألف (أ)، مثال على ذلك: القاسم كتبت القسم، خالد كتبت خلد... الخ. وهذه التقنية أي إسقاط حرف الألف، هي طريقة متعارف عليها استعملها النسّاخ لهدف السرعة، فيكتب الإسم (كذا) من دون ألف، ولكنه يلفظ، كما لو كان موجوداً. أمّا الأسماء في نسخة أحمد الثالث (ب) فقد كتبت من دون إسقاط حرف الألف"..." والاختلاف الآخر بين النسختين هو في ما (كذا) يخص مفردات الإسناد كـ: حدثنا وأنبأنا. ففي حين دوّنت في (أ) بشكل شبه متواصل كاملة، نجد أن في (ب) دوّنت بإختصار(كذا)، إذ أصبحت "حدثنا"،"نا"، وأصبحت "أنبأنا"،"أنا". وهذه طريقة تقنية أيضاً استعملها النسّاخ للإيجاز والاستفادة من عامل الوقت في النسخ" (ص٢٠). "ومن العناصر التقنية الأخرى التي اتبعت في النسخ في كلا (كذا!) المخطوطتين تقنية إسقاط الهمزة في معظم الحالات وإبدالها بحرف الألف أو الواو أو الياء، حسب الكلمة، مثل الخطيئة كتبت الخطية، والمقرىء (كذا) كتبت المقري...الخ وقد قمت بإدخال الهمزة إلى هذه الكلمات لرفع الإلتباس (كذا) الذي يمكن أن يسببه غيابها في قراءة وفهم الكلمات" (ص٢٠-٢١).

ونظن فيما نقلناه عن" تقنيات" المحقق "الهمام" ما يغني عن الحديث عمّا عبث به في هذا النص "المحقق" المشحون بالتحريفات والتصحيفات وأخطاء الضبط والنسخ والنقل ومن إشارته في "الهامش إلى آيات القرآن والأحاديث من دون أن أقوم بتصحيح الصياغة اللغويّة في النص (مثلاً في خبر رقم١، في الأصل يمستني، والصواب يمسسني)!! ولم يزوّد الكتاب إلا بفهرس للأعلام غير دقيق، وهو في الوقت نفسه يذكر ترجمة من يقف لهم على ترجمة في أحد الكتب، وكثيراً ما يخلط بين الأعلام الذين تتشابه أسماؤهم. ولسنا هنا بصدد قراءة نقدية لهذا التحقيق المزعوم الذي تزيّا - كما قدمنا - بزي العلم والمنهجية العلمية.

ونختم بحثنا هذا بالإشارة إلى نصوص صغيرة منشورة من هذا التاريخ:

الأول: نشرته مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق في المجلد الثامن لعام ١٩٢٨ تحت عنوان: "تاريخ أو أسطورة" (ص٧٨- ٨٤) جاء في مقدمته: "ظفرنا في الجزء الثامن عشر من تاريخ دمشق للحافظ ابن عساكر في تراجم من أسماؤهم (يحيى) بهذه الرواية من خبر عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأحببنا إطراف قراء مجلتنا بها خصوصاً، وهي منقولة من مخطوط نادر من مخطوطات دار الكتب بدمشق". ثم يبدأ الخبر بذكر: يحيى بن عبدالله بن أسامة القرشي البلقاوي... من أهل البلقاء عن زيد بن أسلم عن أبيه قال: كان عمر بن الخطاب كثيرا ما يحدثنا عن أخبار الجاهلية وأهلها...الخ، والخبر يقرب من ست صفحات، فلعل المجمع يدفع بمن يحقق هذا الخبر من جديد بعد استقصاء خبر النسخة المشار إليها من الجزء الثامن عشر من التاريخ!!

الثاني: بعض النصوص التي ذكر في كتاب: "ابن عساكر في ذكرى مرور تسعمئة سنة على ولادته" أن بعض المستشرقين حققها ونشرها أو ترجمها وأفاد منها:

- جاء في الصفحة ١/٣٧٣: نشر المستشرق نيكيتا اليسييف في المجلد (٢٥) من "نشرة الدراسات الاستشراقية" التي يصدرها المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق بحثاً بعنوان: "وثيقة معاصرة لنور الدين" ترجمة حياته بقلم ابن عساكر!

- وجاء في الصفحة ٤/٢٧٤: نشر الأستاذ تييري بيانكي في العدد (٢٥) لعام ١٩٧٢ من نشرة الدراسات الاستشراقية بحثاً بعنوان: "رواية الحديث في سورية في العهد الفاطمي". ويشمل هذا البحث خمس تراجم لمحدّثين شاميين مستلة من تاريخ ابن عساكر. وقد نشر المستشرق هذه النصوص العربية مقدما لها ببحثٍ وافٍ.

وفي الصفحة نفسها إشارة إلى عملين آخرين للمستشرق نفسه معتمداً فيهما على تراجم مستلة من كتاب "تاريخ دمشق" لابن عساكر. وذكر في الصفحة ٣٤٢ من الكتاب نفسه أن المستشرق تريتون نشر قسماً من تاريخ ابن عساكر يتعلق بخليج القسطنطينية في مجلة BSOAS 22\1159\350 ff فلعل المجمع يكلف من يفحص عن أمر هذه النصوص ويعيد نشرها في مجلته إن لم تنتشر الأجزاء المتضمنة لها.

الثالث: هناك نص آخر منقول من تاريخ ابن عساكر بالوساطة، أعني ترجمة المتنبي أحمد بن الحسين شاعر العربية الأكبر منقولة من نسخة خطية من كتاب الإبانة عن سرقات المتنبي للعميدي محمد بن أحمد، حققها ونشرها الشيخ محمود محمد شاكر في كتابه: "المتنبي- رسالة في الطريق إلى ثقافتنا" دار المدني بجدة ومكتبة الخانجي بمصر، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧، ص٦٥٩-٦٧٨. وذكر الشيخ في الصفحة (٣٩٦) أن الفضل كل الفضل في الوقوف على هذه التراجم الثلاث الأخيرة [المتنبي عند ابن عساكر وابن العديم والمقريزي] مصروف إلى أخي وصديقي الأستاذ الجليل أحمد راتب النفاخ عضو مجمع اللغة العربية بدمشق، نقل بعضها بخطه، وصوّر لي بعضها..."

قلت: ومخطوطة الإبانة هذه محفوظة بدار الكتب المصرية تحت الرقم ٢٠٣٩ أدب، كما ذكر محقق الكتاب، إبراهيم الدسوقي الدمياطي في تقديمه الطبعة الثانية بدار المعارف بمصر سنة ١٩٦٩، وقال في الصفحة (٢٢٠) إن النسخة الأصلية كان ملحقاً بها أربعة بحوث رابعها: نبذة من أخبار أبي الطيب المتنبي مما أورده ابن عساكر في ترجمته في حرف الألف.